

Distr.: General
14 March 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات
الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - إذ تشتد التحديات العالمية المستمرة تعقيدا وترابطا وبتزايد طابعها العابر للحدود الوطنية، تواجه قدرتنا على التصدي لها امتحانا عسيراً. فقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) دليلاً قوياً على التزام المجتمع الدولي بتوحيد جهوده لإيجاد حلول شاملة تتجاوز الحدود. والأمم المتحدة لا تزال هي حجر الزاوية في بنية التعاون العالمي. غير أننا في هذه البيئة التي تشهد تآكل الاطمئنان إلى النظام المتعدد الأطراف بحاجة ماسة إلى تجديد الثقة بهذه المنظمة وغيرها من المنظمات والمؤسسات العالمية. والبرلمانات الوطنية، التي تُخضع بها الشعوبُ حكوماتها للمساءلة، يمكنها أن تكون شريكة حيوية في جهودنا الجماعية الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٢ - وقد سارت الدول الأعضاء على تشجيع المشاركة المتزايدة للبرلمانيين والمنظمات البرلمانية في أعمال الأمم المتحدة. وفي الواقع، هناك اعتراف بأن البرلمانيين عندما يؤدون واجباتهم بطريقة شاملة وخاضعة للمساءلة وفعالة، ويتعاونون عن كثب مع الأمم المتحدة، فإن ذلك يمكن المنظمة من العمل على نحو أوثق مع شعوب العالم، وهذا بدوره يسهل إبلاغ الأمم المتحدة عن شواغل تلك الشعوب وتطلعاتها. ويرجع ذلك إلى أن البرلمانات لها وضع فريد يمكنها من تعزيز الاتساق بين البرامج الوطنية والدولية. فالبرلمانات قادرة على إقرار تشريعات تجعل الالتزامات الدولية سارية المفعول، وعلى اعتماد مبادرات تدعو إلى تنفيذ تلك الالتزامات، ووضع أسس المساءلة عن وفاء الحكومات بتعهداتها أمام المجتمع الدولي وأمام مواطنيها أنفسهم. ودور البرلمانات في محاسبة الحكومات ينبط بها مسؤولية محورية عن المساعدة على إقامة حكومات أمينة قادرة على الاستجابة للطلبات، وذلك أحد الشواغل ذات الأولوية لدى الناس في جميع أنحاء العالم.



٣ - والمنظمات البرلمانية تؤدي دورا رائدا في تعزيز مشاركة البرلمان في عمليات الأمم المتحدة وأنشطتها. والاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات، يربط بين البرلمان الوطنية سعيا إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والمشاركة على الصعيد العالمي. وإلى جانب المنظمات البرلمانية الأخرى، يشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في أنشطة تشمل طائفة واسعة من القضايا، ومنها السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

٤ - وقد استمر التعاون المؤسسي بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في النمو خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، قام الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالتوقيع على اتفاق جديد للتعاون، وهو اتفاق من شأنه تحديث الوثيقة الأصلية الموقعة عام ١٩٩٦، وإرساء تلك العلاقة المؤسسية على أساس استراتيجي أقوى. ويُجري الاتفاق الجديد تقييما للتطورات التي حدثت على مدى العقدين الماضيين، ويتيح منبرا لتعزيز التعاون في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويحدد مجالات العمل المشترك الأخرى التي لها الأولوية. وفي وقت لاحق، في القرار ٢٩٨/٧٠ بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، فتحت الجمعية العامة الباب أمام مجالات جديدة للتعاون في طائفة واسعة من القضايا، منها نزع السلاح، والتعاون بين بلدان الجنوب، ومسألة الهجرة.

٥ - وأدت البرلمان والمنظمات البرلمانية دورا فعالا طوال المفاوضات بشأن الإطار الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٥، حيث قامت بالدعوة بقوة إلى إدراج الأهداف المتعلقة بالحكم الديمقراطي، على سبيل المثال. وبعد وضع الصيغة النهائية لخطة عام ٢٠٣٠، تحول محور تركيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الآن بوضوح نحو التنفيذ. ونتيجة لذلك، فإن تقديم الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ الأوسع نطاقا يشكل المبدأ الذي ينتظم حوله هذا التقرير. فالفرع الثاني يركز على تعاون الأمم المتحدة بشكل مباشر مع البرلمان الوطنية ودعمها لتلك البرلمان في تحقيق الأهداف الإنمائية وخطة عام ٢٠٣٠ على نطاق أوسع؛ والفرع الثالث يصف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى؛ والفرع الرابع يعرض توصيات عن سبل المضي قدما.

ثانيا - الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية: تقديم الدعم المباشر للبرلمانات والبرلمانيين

٦ - يستند التاريخ الطويل من التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية إلى الإقرار بالقيمة المضافة والمنافع المتبادلة التي تتيحها هذه الشراكات عبر طائفة واسعة من المهام والأنشطة. وتحت مظلة أهداف التنمية المستدامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، تقدم مجموعة من كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما إلى البرلمان الوطنية بعدد من الطرق وبشأن طائفة متنوعة من القضايا. ويرد وصف بعض هذه التفاعلات أدناه، على الرغم من أن ذلك لا يشكل قائمة مستفيضة.

ألف - الدعم العام لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧ - تعد البرلمانات عنصراً محورياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أقر ذلك قادة العالم في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الذي اعترفت الفقرة ٤٥ منه "بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا".

٨ - وإن البرلمانات قادرة على تعزيز الرؤية الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠ وعلى تجسيد هذا الإطار العالمي في سياسات وطنية قابلة للتطبيق. وبما أن البرلمانات هيئات تمثيلية، فيمكنها أن تساعد على كفالة إشراك الجميع والمساءلة وسيادة القانون، وهي اللبنات الأساسية في بناء التنمية المستدامة. وتتطلب المشاركة المنتظمة من جانب أعضاء البرلمانات أن تبذل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية جهوداً متضافرة ومتأنية. ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أنشأت عدة بلدان آليات لضمان مشاركة برلمانها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد شمل ذلك استخدام الأفرقة الاستشارية البرلمانية، والإحاطات البرلمانية الخاصة، وإشراك البرلمانيين في آليات استعراض التنفيذ. ويظل هناك الكثير مما يتعين القيام به لدعم دور البرلمانات في تعزيز واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩ - وبالنظر إلى أن البرلمانات ليست مجرد جهات لها مصلحة، بل هي من عوامل الدفع بعجلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن بناء قدرات البرلمانيين يظل من أولويات الأمم المتحدة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة الرائدة في تقديم المساعدة التقنية إلى البرلمانات في جميع أنحاء العالم، إذ يعمل حالياً مع حوالي ٧٠ برلماناً. والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/38) تعيد التأكيد على استمرار التزام البرنامج بتعزيز العمليات والمؤسسات البرلمانية من أجل تشجيع إشراك الجميع والحرص على الشفافية والمساءلة، باعتبارها أجزاء لا تتجزأ من جهوده الرامية إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج دعمه للبرلمانات في وضع خطة استراتيجية لإقامة أطر شاملة تتعهد بها البرلمانات من أجل إصلاح وتعزيز البرلمانات في بنن وكابو فيردي وكوت ديفوار وجورجيا والعراق وغينيا - بيساو ومدغشقر وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكوسوفو^(١). وفي أوكرانيا، قدم البرنامج دعمه إلى البرلمان الوطني وإلى البعثة المشتركة لتقييم الاحتياجات التي أوفدها البرلمان الأوروبي، مما أدى إلى وضع خريطة طريق شاملة للإصلاح. وبدأ البرنامج أيضاً مشاريع متعددة البلدان من أجل النهوض بأعمال البرلمانات في مجالات محددة، ومنها مشروع يتعلق بتعزيز المهارات التقنية والوظيفية للبرلمانات في مراقبة الأموال العمومية، وقد شمل ذلك إنشاء فريق عامل رفيع المستوى تشترك فيه اللجان البرلمانية المعنية بالميزانية في أنغولا وكابو فيردي وغينيا - بيساو وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي.

١٠ - وفي البلدان التي توجد فيها عمليات جارية أو مقررة لإصلاح الدستور، يقدم البرنامج الإنمائي دعمه في كثير من الأحيان إلى البرلمانات في معالجة آثار تلك العمليات على الأدوار والمسؤوليات البرلمانية. ويشمل هذا الدعم المساعدة على تنظيم المداولات الدستورية، وبناء وتمكين هيئات الدعم الرئيسية، ودعم صياغة الإصلاحات التي يمكن أن تكون بمثابة أساس الحكم الرشيد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم البرنامج الإنمائي دعمه للبرلمانات في غيانا وليبيريا ونيبال والفلبين وسيراليون والصومال وتركمانستان وتوفالو في عمليات الإصلاح الدستوري التي تقوم بها.

(١) يكون مفهوماً أن أي إشارة إلى كوسوفو هي في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١١ - وقدم البرنامج الإنمائي دعمه إلى برلمانات وطنية في تنفيذ أنشطة محددة تساعد على التوعية بدور البرلمانين في خطة عام ٢٠٣٠، وعلى تقييم الملاءمة المؤسسية للغرض المنشود من أهداف التنمية المستدامة، وعلى تأييد البرلمانين لكي يصبحوا من مناصري التنمية. وفي الأردن ولبنان والمكسيك وصربيا، قدم البرنامج الإنمائي دعمه للبرلمانات لتحري تقييمات ذاتية لقدراتها على المساهمة في تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا دعمه للبرلمانات في تنظيم تجمعات ومنتديات أو لجان متعددة الأطراف ومعنية بأهداف التنمية المستدامة في نيبال وباكستان وصربيا وسيراليون وسري لانكا وأوغندا وزمبابوي، وفي إدماج أهداف التنمية المستدامة في أعمال اللجان القائمة في جورجيا والمكسيك وصربيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اشترك البرنامج الإنمائي مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم حلقة دراسية لفائدة برلمانيين من المنطقة العربية بهدف إدكاء الوعي بدورهم في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

باء - الدعم المقدم بشأن أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة

١٢ - بالإضافة إلى تقديم الدعم العام لتحسيد خطة عام ٢٠٣٠ في إجراءات عملية، أقامت الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية شراكة للمضي قدما في تنفيذ مجموعة من الأهداف المحددة في مجال التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق القضاء التام على الجوع، على النحو المبين في الهدفين ١ و ٢ من أهداف التنمية المستدامة، تعمل كيانات الأمم المتحدة مع البرلمانات من أجل ترسيخ السياسات والبرامج والأطر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي في التشريعات. وأدى الدعم المحدد للأهداف الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى البرلمانين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى اعتماد أكثر من ٢٠ قانونا وطنيا بشأن الأمن الغذائي والتغذوي. ويجري البنك الدولي أيضا اتصالات منهجية مع البرلمانين بشأن المسائل المتعلقة بالحد من الفقر وتنمية الزراعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قدم خبراء البنك الدولي في زامبيا إحاطة إلى البرلمانين بشأن دور الإنفاق العام في مجال الزراعة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي والحد من الفقر. وفي ملاوي، أيدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملية تنقيح مشروع قانون الغذاء والتغذية، وأجرت مشاورات مع البرلمانين بشأن الحق في الغذاء.

١٣ - وبالنظر إلى دور أعضاء البرلمانات في ضمان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للجميع، يمثل الهدف ٣ الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه مجالا هاما آخر من مجالات التعاون. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دعمه للمنتديات البرلمانية الوطنية المعنية بالصحة في ٢٠ بلدا. وهذه المنتديات تقوم بدور حاسم في إشراك البرلمانين في المشاورات حول قضايا الحقوق الصحية والسياسات الإنمائية وفي الدعوة إلى التصدي للإيدز على نحو فعال ومستدام. وفي الوقت نفسه، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان دورات لتبادل المعارف وسلسلة من حلقات العمل والمؤتمرات مع البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم من أجل دمج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

١٤ - وفي إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التشريعية أو المشورة القانونية بشأن مشاريع القوانين الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات أو قوانين العقوبات في بوليفيا وبيرو. وقدم المكتب أيضا توجيهات تقنية إلى البرلمان التونسي في صياغة

مشروع قانون بشأن المخدرات في عام ٢٠١٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وُجّهت الدعوة إلى المكتب ليخاطب الجمعية الوطنية في إكوادور بشأن النظام الدولي لمراقبة المخدرات وبشأن التدابير الفعالة للوقاية والعلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

١٥ - وقد أتاح التعاون مع البرلمانات أيضا فرصا ممتازة للنهوض بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. فبالتشديد على التمكين وعلى الحق في حياة خالية من العنف، يشكل هذا الهدف جزءا لا يتجزأ من عملية تحقيق الرؤية الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠، التي تتوخى إقامة مجتمع خال من التمييز. والبرلمانات هي الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في اعتماد وتنفيذ الأطر المعيارية والسياساتية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البرلمانات في مصر ولبنان والأردن على اعتماد تشريعات رائدة من شأنها أن تساعد على حماية الملايين من النساء والفتيات المراهقات من الممارسات الضارة وعلى تعزيز القواعد التنظيمية المتعلقة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الجنسية.

١٦ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعمها للبرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم في تعزيز التشريعات التي تشجع المساواة بين الجنسين، وذلك بسبل منها بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتنفيذ أنشطة الدعوة وإجراء الاتصالات. وتواصل الهيئة أيضا إشراك البرلمانيين الذكور بسبل منها حملة "HeforShe"، التي أطلقت في العديد من البرلمانات، ويلتزم في إطارها أعضاء البرلمان الذكور بالعمل على دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي أوروبا الشرقية والمنطقة العربية، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقات عمل إقليمية للبرلمانيين لوضع استراتيجيات بشأن أدوارهم في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وإدماج المنظور الجنساني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد عُقدت حلقات عمل قطرية للبرلمانيين بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في كمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناورو ورواندا، ونظمت دورات تدريبية لبرلمانيين من العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن إضفاء الطابع المحلي على مسألة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة. وفي جمهورية مولدوفا، قدمت الهيئة الدعم التقني للنساء البرلمانيات من أجل القيام بالدعوة إلى اعتماد إصلاحات قانونية مراعية للاعتبارات الجنسانية وسن أحكام قانونية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة.

١٧ - وبالإضافة إلى تقديم التدريب المحدد للأهداف للنساء البرلمانيات في أكثر من ٤٠ بلدا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دعما مخصصا لتعزيز التعاون بين الكتل البرلمانية النسائية في كابو فيردي وكولومبيا وسري لانكا، التي تهتم بالقضايا المشتركة المتعلقة بتمكين المرأة. وفي رواندا، قدمت الهيئة الخبرة الفنية خلال إعداد دليل لوضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني لفائدة البرلمانيين في الحاضر والمستقبل، وقدمت دعما لبرنامج الاتصالات المجتمعية الذي يسعى إلى إذكاء الوعي بالقضايا التي تؤثر على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويعد العنف ضد المرأة في السياسة، وهو مسألة أبرزتها دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦^(٢)، مجالاً رئيسياً آخر من مجالات عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٢) انظر <https://www.ipu.org/news/press-releases/2016-10/ipu-study-reveals-widespread-sexism-harassment-and-violence-against-women-mps>

فقد نُفذت أنشطة مشتركة مع البرلمانيين في بوليفيا والمكسيك من أجل إذكاء الوعي بالإصلاحات التشريعية في هذا المجال والنهوض بها.

١٨ - وتعد المساواة بين الجنسين عنصراً رئيسياً في العمل مع البرلمانات، وتشمل بناء قدرات الإناث من أعضاء البرلمانات والتجمعات النسائية، وتقديم الدعم لتعزيز عمليات صياغة القوانين والميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت أنشطة محددة الأهداف لبناء القدرات في عدة بلدان، ومنها ميانمار وأوكرانيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مولدوفا، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إجراء اتصالات مع الجمعيتين الوطنيتين لمساعدتهما على اعتماد قوانين بشأن المساواة بين الجنسين.

١٩ - ونظراً للدور المحوري الذي تؤديه مسائل حقوق الإنسان في تمكين المرأة، واصلت مفوضية حقوق الإنسان العمل بشكل مباشر مع عدد من البرلمانات الوطنية سعياً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعد تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان من الأهداف الرئيسية في هذا الصدد. ففي مدغشقر على سبيل المثال، قدمت للإناث من أعضاء البرلمان كتيبات تتضمن معلومات عن عمل اللجنة وعن عمليات الاستعراض الدوري الشامل. وما فتئ المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة أمريكا الوسطى يشارك في حوار متواصل مع الجمعية التشريعية في السلفادور للدعوة إلى القيام بإصلاحات تشريعية في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية. وفي موريتانيا، عملت المفوضية مع المجموعات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، واشتركت في تنظيم مناقشات لضمان مواءمة التشريعات المتعلقة بالتمييز والعنف القائم على نوع الجنس مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٠ - وتعد المسائل المتعلقة بإدارة الأراضي وحصول المرأة على الأراضي وسيطرتها عليها من عناصر التمكين الهامة لتحقيق خطة المساواة بين الجنسين. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المركز الأفريقي لسياسات الأراضي، واصلت إذكاء الوعي بين البرلمانيين الأفارقة بطبيعة ونطاق انعدام أمن حياة المرأة للأراضي، واستمرت في التشديد على ضرورة إدماج هذه الشواغل في آليات إدارة الأراضي. وفي المكسيك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً إلى البرلمانيين في إدراج المنظور الجنساني في التشريعات المتعلقة بالأراضي.

٢١ - وقد بُذلت جهود محددة الأهداف لزيادة عدد النساء من أعضاء البرلمان في الصومال وبناء قدراتهن. وكان للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وغيرهم من الهيئات دور أساسي في كفاءة ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الهدف المتمثل في تخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للمرأة لم يتحقق، فإن نسبة الإناث في البرلمان الجديد ارتفعت من ١٤ إلى ٢٤ في المائة. وقامت البعثات السياسية الخاصة التابعة لإدارة الشؤون السياسية في بلدان كالعراق وليبيا بالدعوة إلى تعيين مزيد من النساء في مناصب القيادة وصنع القرار. وفي عام ٢٠١٦، تولت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسهيل عقد أول اجتماع بين نساء من أعضاء مجلس النواب الليبي وبرلمانيات من البلدان المجاورة لتبادل المعارف بشأن أدوار النساء من أعضاء الهيئات التشريعية في آليات المصالحة الوطنية وبناء السلام والحوار والتفاوض.

٢٢ - ويستند الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة إلى الاعتراف بدور البرلمانات في منع الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، من خلال المبادرة البرلمانية التي اتخذها، كثف جهوده الرامية إلى دعم أعضاء البرلمانات في فهم وتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. وتهدف هذه المبادرة إلى ضمان اتباع نهج يحقق الاتساق بين تنفيذ إطار سندي وخطة عام ٢٠٣٠ (ولا سيما أهداف التنمية المستدامة التي لها صلة مباشرة بإطار سندي بواسطة مؤشرات مشتركة) واتفاق باريس بشأن المناخ. وبفضل الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، اعتمدت نيبال في عام ٢٠١٧ قانون إدارة الكوارث والحد من مخاطرها، الذي يركز على الجانب الوقائي. كما وُضعت خطط وأطر سياساتية تتوخى الحد من مخاطر الكوارث في ميانمار والهند وفيجي.

٢٣ - وفي مجال الأعمال المتعلقة بالمناخ، في إطار الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، أسهم الدعم المقدم من الأمم المتحدة في استمرار سن التشريعات الوطنية المتعلقة بالمناخ. وقد كشفت دراسة أجريت مؤخرا في ١٦٤ بلدا أن في عام ٢٠١٧، كان أكثر من ١٢٠٠ من القوانين المتعلقة بالمناخ قوانين سارية المفعول، مقارنة بحوالي ٦٠ قانونا في عام ١٩٩٧^(٣). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه إلى المبادرات البرلمانية بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ في عدد من البلدان. ففي باكستان ونيبال وبوتان، قدم البرنامج الإنمائي دعما محدد الأهداف، من قبيل التدريب وتطوير الأدوات، لمساعدة البرلمانيين في تعزيز معارفهم بتغير المناخ وبأساليب صياغة الميزانيات المراعية للمناخ. وفي بنن والسنغال وكوت ديفوار، ساعد البرنامج الإنمائي النساء على الانخراط في العمل البرلماني بشأن سياسات الطاقة التي تتبعها بلدانهم، ومن ثم ربطها بتنفيذ الهدفين ٥ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - ويحدد الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البرية قضايا من قبيل إزالة الغابات والتصحر باعتبارها من التحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمالها من خلال المركز الأفريقي لسياسات الأراضي مع البرلمانات الوطنية من أجل زيادة الوعي في صفوف البرلمانيين بالمسائل المتعلقة بالأراضي، ولا سيما الاستثمارات الواسعة النطاق. وفي كولومبيا، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) يعمل مع البرلمانيين المحليين في بلدية بوغوتا في مجال استخدام الأراضي ووضع مخطط رئيسي لهذه المدينة. وبالمثل، قدم موتل الأمم المتحدة الدعم التقني إلى البرلمانيين في المكسيك خلال مناقشاتهم بشأن قوانين استخدام الأراضي.

٢٥ - ومع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، فتحت خطة عام ٢٠٣٠ آفاقا جديدة بوصفها أول اتفاق دولي يعترف بأهمية المؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة في تحقيق التنمية. وقد عزز ذلك دور البرلمانات باعتبارها مؤسسات تشريعية ورقابية وتمثيلية جوهرية وجعلها مؤسسات شريكة بالغة الأهمية لجهود الأمم المتحدة من أجل السلام والعدالة. وبصرف النظر عن دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والإشراف عليها، فإن الغايتين ١٦-٦ و ١٦-٧ تدعوان البرلمانات إلى إيلاء اهتمام خاص للتنمية المؤسسية الخاصة بها وقدرتها على تعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد السلام. وقد

(٣) انظر Michal Nachmany and others, *Global Trends in Climate Change Legislation and Litigation* (Grantham Research Institute on Climate Change and Environment, Columbia Law School, Centre for Climate Change Economics and Policy, and IPU, 2017).

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة للبرلمانات في تعزيز قدراتها المؤسسية، كما واصل تقديم المساعدة للبرلمانيين في بناء قدراتهم على أداء المهام البرلمانية الأساسية، التي تشمل التمثيل البرلماني وسن القوانين والرقابة، والاضطلاع بدورهم في عملية إعداد الميزانية الوطنية، وكلها أنشطة أساسية لتمكين البرلمانات من النجاح في تحقيق الهدف ١٦.

٢٦ - وتحقيقاً لهذه الغاية، شمل الدعم المقدم لبناء القدرات المؤسسية تعزيز القدرات البحثية في ليسوتو، ومساعدة الهيئة التشريعية العراقية على إضفاء الطابع المؤسسي على أعمال اللجان البرلمانية. وواصل البرنامج الإنمائي دعم الجهود التي تبذلها البرلمانات من أجل تعزيز التمثيل في بلدان مثل بوتان وشيلي ولاوس وقيرغيزستان ومدغشقر وباكستان غينيا الجديدة. وفي بوتان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتوسيع نطاق برنامج Virtual Zomdu، وهو منظومة تمكن البرلمانيين من التواصل مع المجتمعات المحلية النائية عن طريق التداول بالفيديو، مما يتيح مشاركة الجمهور في معالجة القضايا في الوقت الحقيقي. وساعد البرنامج الإنمائي في بناء القدرات البرلمانية على استعراض وصياغة وتنقيح القوانين في بلدان مثل أفغانستان وبوليفيا وكوت ديفوار وصربيا وجنوب أفريقيا وتونس.

٢٧ - ويمكن أن تشكل مشاركة البرلمانيين أحد الجوانب البالغة الأهمية في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل بناء مجتمعات يسودها السلام وتشمل الجميع في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن إدارة الشؤون السياسية تقدم الدعم التقني المباشر للبرلمانات في عدد من البلدان، وذلك في المقام الأول من خلال عدد من عمليات السلام التي تشرف عليها الإدارة. ففي الصومال على سبيل المثال، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، تعاونها الوثيق مع البرلمان الاتحادي بشأن أولويات بناء الدولة، ولا سيما عملية مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت. وفي أفغانستان، تتفاعل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بانتظام مع هيئة "ولسي حركه"، وهي الغرفة الدنيا في الجمعية الوطنية، وذلك لأغراض منها على الأخص دعم اللجنتين البرلمائيتين المعنيتين بحقوق الإنسان والشؤون القضائية في صياغة التشريعات وترجمة المواد الداعمة لها.

٢٨ - وكانت الاتصالات مع البرلمانات أيضاً عنصراً محورياً في الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية في مجال الوساطة في الأزمة في ليبيا، حيث قام ممثلون عن السلطة التشريعية بصياغة معظم عناصر الاتفاق السياسي الليبي. وفي العراق، انصب تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى اللجان البرلمانية وعلى الاضطلاع بدور تيسيري بين الكتل السياسية وبين فرادى أعضاء البرلمان. وإلى جانب البعثة، عززت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى أيضاً تعاونها مع البرلمانيين العراقيين، وشمل ذلك مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني وندرة المياه والمستوطنات غير الرسمية. وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة في صياغة القوانين التنظيمية الرامية إلى تعزيز الوظيفة الرقابية المنوطة بلجنة الأمن والدفاع، بينما نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لفائدة الهيئات التشريعية العراقية على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وفي منطقة الحكم الذاتي في بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، اشترك البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية في تقديم التدريب المحدد الأهداف لأعضاء مجلس النواب، وفي المساعدة على تحسين الهياكل الأساسية المادية في المنطقة من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وشمل هذا الدعم أيضاً إسداء المشورة التقنية في صياغة ميثاق لإنشاء لجنة الاستفتاء في

بوغانفيل، وإلى منتدى تنفيذ السلام الذي أنشئ مؤخرا بشأن المسائل المتعلقة بتفعيل اتفاق بوغانفيل للسلام. وفي الوقت نفسه، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا - بيساو تقديم دعمه في مجال بناء القدرات إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني التي أنشأتها الجمعية الوطنية، وشمل ذلك حلقات العمل التدريبية المتخصصة والقيام بزيارات إلى كوت ديفوار وتيمور - ليشتي لتبادل الآراء بشأن التجارب في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

٢٩ - وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل وثيق مع عدد من البرلمانات الوطنية على وضع مشاريع القوانين الرامية إلى تحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا وضمان إيجاد حلول للتشرد الداخلي. ففي أوكرانيا على سبيل المثال، دعمت المفوضية أعضاء البرلمان في وضع مشروع قانون من أجل فصل إمكانية الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات غير حكومية عن تسجيل الأشخاص المشردين داخليا.

٣٠ - وبموجب ولايتها المتمثلة في اعتماد تشريعات شاملة وتيسير عمليات صنع القرار التي تشرك الجميع، تمتلك البرلمانات القدرة على المساعدة على تفادي الظروف المؤدية إلى تزايد التطرف العنيف والتأكد من أن قوانين مكافحة الإرهاب قوانين شاملة وتمثل للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة. وهذا ما يجعل منها جهات شريكة أساسية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنعه في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تتفاعل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بصورة منتظمة مع الهيئات البرلمانية الوطنية في سياق حوارها مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وكذلك أثناء الزيارات التقييمية التي تقوم بها. ويشمل ذلك توعية البرلمانيين بالترابط بين سيادة القانون والتنمية، وإذكاء الوعي بالقواعد والمعايير العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتحديد سبل قيام البرلمانات بتعزيز قدرات الحكومات على مكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان.

٣١ - وفي مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والفساد ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم التقني لعدة برلمانات. ودعمًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، قُدمت المساعدة التشريعية إلى أفغانستان وفييت نام في عام ٢٠١٦، كما قدمت المساعدة قبل التصديق أو قبل الانضمام إلى فيجي واليابان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالمثل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوت ديفوار بتيسير الحوار بين البرلمان والمجتمع المدني والجهاز التنفيذي من أجل مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات والحكم الرشيد. وفي غينيا - بيساو، قدم البرنامج الإنمائي دعمه للبرلمان في صياغة وإعداد أول دليل للأخلاقيات البرلمانية في البلد. وفي مدغشقر، قدم البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء الدعم لصياغة دليل عمل البرلمانيين في مكافحة الفساد من أجل بناء القدرات البرلمانية في مجال إجراءات مكافحة الفساد.

٣٢ - ويعتمد عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعم المقدم للحلول الإقليمية الرامية إلى بناء مجتمعات يعمها السلام وتشمل الجميع. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٧٠، تواصل اللجنة اتصالاتها مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلمان الإسرائيلي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من أجل العمل على التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، ومن أجل زيادة الوعي بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالشراكات العالمية، في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ظل البنك الدولي شريكا تقليديا قويا للبرلمانات، سواء بوصفه أحد الشركاء في التمويل أو كمصدر للمعارف والمعلومات. فبالإضافة إلى تنظيم زيارات منتظمة للبرلمانيين إلى مواقع المشاريع، يدير البنك الدولي برنامجا لبناء القدرات مكن حتى الآن من تدريب أكثر من ١٠.٠٠٠ برلماني على سبل تعزيز الدور الرقابي المنوط بالبرلمان، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ السياسات واستخدام الأموال العامة. وتعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا شريكا استراتيجيا آخر يدعم إشراك البرلمانات في مننديات وطنية للتعاون الإنمائي وفي العمليات ذات الصلة.

جيم - المواضيع التي تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الحفاظ على السلام والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان

٣٤ - إن مفهوم الحفاظ على السلام، الذي انبثق عن القرارين التاريخيين المعتمدين في عام ٢٠١٦ والمتعلقين باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، يغطي خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها. وعلى الرغم من أن التنمية المستدامة غاية في حد ذاتها، فإنها تشكل في الوقت نفسه أفضل أساس للسلام الدائم. وإن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان عناصر أساسية للحفاظ على السلام وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على حد سواء. والبرلمانات تؤدي وظائف هامة في مجال الرقابة، ولها دور أساسي في بناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة وقادرة على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبما أن البرلمانات هي الكيانات التمثيلية الشاملة التي يجب أن تكون الحكومات مسؤولة أمامها، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم لها الدعم في الإصلاحات المؤسسية والعمليات التشريعية والإدارية التي تقوم بها.

٣٥ - وقد تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مع البرلمانات من أجل تعزيز آليات المشاركة وتحسين أنشطة الاتصال والتوعية البرلمانية الرامية إلى تيسير الاتصال بالبرلمانات بالنسبة للناخبين. ففي تونس، قام الصندوق بدعوة البرلمانيين إلى إصلاح الإطار القانوني للديمقراطية المحلية وزيادة مشاركة المواطنين. وفي كابو فيردي، ساعد البرنامج الإنمائي البرلمان في وضع خطة عمل للانفتاح البرلماني، وقدم الدعم لأوكرانيا في وضع استراتيجية جديدة للاتصالات البرلمانية. وفي عام ٢٠١٧، وبالتعاون مع شراكة الحكومات المفتوحة وغيرها من الشركاء، قدم البرنامج الإنمائي دعمه إلى برلمان أوكرانيا في استضافة المؤتمر العالمي الثاني للانفتاح التشريعي.

٣٦ - وفي مجال حقوق الإنسان، تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية توفير الحماية القانونية بواسطة القوانين الوطنية وضمان توافق القوانين التي يتم إقرارها مع معايير حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تعمل المفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع البرلمانات الوطنية في ثلاثة مجالات رئيسية، هي المساعدة التقنية وبناء القدرات ومبادرات الدعوة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أفريقيا ووسط آسيا ومنطقة المحيط الهادي والأمريكتين مع البرلمانات الوطنية من أجل التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. ففي غينيا، نظمت المفوضية دورة للتوعية والإعلام لفائدة البرلمانيين بشأن المفاهيم والآليات الرئيسية التي تقوم عليها عملية العدالة الانتقالية، وأسدت لهم المشورة القانونية أثناء استعراض قانون العقوبات والقانون المدني وصياغتهما واعتمادهما. وفي إثيوبيا وجورجيا، عملت المفوضية على بناء

قدرات البرلمانين ليمثلوا للالتزامات الوطنية بموجب أطر الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعاون المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العمل مع البرلمانين على اعتماد قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٧ - وتعاونت كيانات الأمم المتحدة الأخرى أيضا مع البرلمانات بشأن قضايا حقوق الإنسان. ففي تموز/يوليه ٢٠١٧، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم أول حلقة دراسية عن حقوق الإنسان في برلمان ميانمار، حضرها ٣٥٠ من الأعضاء. وفي ألبانيا، عمل البرنامج الإنمائي مع اللجان البرلمانية للتأكد من الامتثال للتعديلات الدستورية التي تضمنت الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي زامبيا، عمل البرنامج الإنمائي مع شركائه من أجل بناء قدرات أعضاء البرلمان والمجتمعات المحلية على رصد إمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى التحقق من توافر التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الهياكل الأساسية العامة.

ثالثا - الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية والاتحاد البرلماني الدولي: تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والنهوض بالمعايير العالمية

٣٨ - المنظمات البرلمانية أدوات رئيسية لدعم تنفيذ الالتزامات العالمية على الصعيد القطري، سواء عن طريق تعزيز قدرات البرلمانات على الاضطلاع بأدوارها التشريعية والرقابية والتمثيلية، أو عن طريق تزويدها بالمعلومات اللازمة عن عمليات الأمم المتحدة وأساليب صنع القرار التي تتبعها. وإذ يضم الاتحاد البرلماني الدولي ١٧٨ برلمانا وطنيا ويقيم علاقات مؤسسية مع أهم المجالس البرلمانية الإقليمية في العالم، فهو منظمة دولية ذات نفوذ على الصعيد العالمي، وله القدرة على عقد اجتماعات رفيعة المستوى. وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٨/٧٠ منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة التعاون بشكل وثيق في شتى الميادين، ولا سيما السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير المناخ، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، والديمقراطية والحكم الرشيد. واللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة هي الهيكل المركزي المخصص لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٣٩ - وبالإضافة إلى الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل منظومة الأمم المتحدة مع مجموعة من المنظمات والرابطات البرلمانية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويركز العمل مع المنظمات والتحالفات الإقليمية في الغالب على المجالات المتخصصة مثل الصحة وتمكين المرأة والوقاية من الكوارث، إذ توجد هذه المنظمات البرلمانية في وضع جيد يمكنها من نقل آراء أعضائها ووجهات نظر البرلمانات مباشرة إلى صميم عمليات الأمم المتحدة.

ألف - الدعم المقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٠ - يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات البرلمانية بدور هام في بناء قدرات البرلمانين وحشد دعمهم السياسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالمشاركة البرلمانية في الأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر تجسيد سياسات التنمية المستدامة بفعالية في إجراءات محددة على الصعيد الوطني. وتحقيقا

لهذه الغاية، صُممت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بهدف ضمان أعلى مستوى ممكن من مشاركة المجتمع البرلماني العالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى هامش دورتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للمتندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة جانبية لتمكين البرلمانيين من تقييم العمل البرلماني على تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك من أجل إدماجها في مهامهم التشريعية والرقابية. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا ١٠ حلقات دراسية إقليمية بشأن خطة عام ٢٠٣٠ حضرها كبار البرلمانيين ومسؤولو الأمم المتحدة.

٤١ - ومع التركيز بوجه خاص على الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع، تعاونت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعزيز العمل البرلماني في مجال الأمن الغذائي وعلى اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة لمكافحة المجاعة والجفاف. وتحقيقا لهذه الغاية، تم اعتماد قرار طارئ في الدورة ١٣٦ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في داكا في نيسان/ أبريل ٢٠١٧.

٤٢ - وتظل الصحة الجيدة والرفاه، المنصوص عليهما في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، مجالاً هاماً من مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية. ففي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وعلى هامش الدورتين التاسعة والستين والسبعين لجمعية الصحة العالمية، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في تنظيم اجتماعات بشأن دور البرلمانيين في سد الفجوة بين الأدلة والسياسات الصحية وبشأن البرلمانات بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الصحية للجميع. وبغية مواصلة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا في تنظيم نشاط جانبي حين عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن القضاء على الإيدز في عام ٢٠١٦، وذلك لتسليط الضوء على دور البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في المساعدة على وقف تفشي هذا الوباء.

٤٣ - ودعماً للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، واصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بتنظيم المشاريع وحلقات العمل القطرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل التابعة للبرلمان التركي في تنظيم حلقة عمل لتدريب النساء البرلمانيات في مجالات القيادة والاتصالات والعلاقات مع وسائل الإعلام. وفي الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم مناسبة جانبية استغرقت يوماً كاملاً لفائدة ٢٠٠ من أعضاء البرلمانات بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الرابعة والستين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي عمل خلالها فريق عامل مشترك بين الاتحاد واللجنة على تحديد سبل تعزيز التعاون والنهوض بمشاركة أعضاء البرلمان في تنفيذ الاتفاقية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، انصب تركيز الاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعقود أثناء الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة على تمكين النساء والفتيات الريفيات.

٤٤ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان أعماله مع المنظمات البرلمانية من أجل مناصرة الفتيات في الحصول على حقوقهن والقضاء على الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

وزواج الأطفال. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وبالإشتراك مع أعضاء البرلمان الأفريقي، نظم الصندوق مؤتمراً إقليمياً أوصى باتخاذ إجراءات لضمان اعتماد قوانين مناسبة وإنفاذها، وبتخصيص الأموال وإخضاع المؤسسات الحكومية للمساءلة، وبتوعية المجتمعات المحلية بعدم المساواة بين الجنسين وبالممارسات الضارة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، يتعاون مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تعاوناً وثيقاً مع عدد من الشبكات البرلمانية الإقليمية لزيادة الوعي وتعزيز تبادل المعلومات بشأن التشريعات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. وأدى التعاون مع برلمانيين من جماعة شرق أفريقيا إلى اعتماد وتنفيذ قانون الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في شرق أفريقيا، وهو أول تشريع إقليمي من نوعه يعتمد في أفريقيا. ويمكن التعاون بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والبرلمان الأوروبي إلى اعتماد قرار في حزيران/يونيه ٢٠١٧ أدمج إطار سندي في أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

٤٦ - أما جلسة الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، التي تستغل عادة لإعداد مساهمة برلمانية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية، فقد صبت التركيز على مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠١٧. وأجرى البرلمانيون ومسؤولو الأمم المتحدة والسفراء والخبراء مناقشات حول الصلات القائمة بين الهدف ١٤ والأهداف الأخرى، مثل اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ (الهدف ١٣)، وكفالة انماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢)، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف ٢)، وغير ذلك من الأهداف، كما قدموا توصيات تستهدف طائفة من أصحاب المصلحة.

٤٧ - ويظل تنفيذ الهدف ١٦ المتعلق بتعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية عنصراً رئيسياً في تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات البرلمانية. فقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي اشتراكهما في تقديم المساعدة إلى عدد من البرلمانات، بما في ذلك في جورجيا وفيجي. وفي ميانمار، عقب الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمهما إلى البرامج التعريفية لأكثر من ٧٠٠ من أعضاء البرلمانات الوطنية والإقليمية وبرلمانات الولايات.

٤٨ - ومن بين الشواغل الرئيسية المتعلقة بالهدف ١٦ وضع استراتيجيات مشتركة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية والأنشطة الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف. ويُجري تحالف الأمم المتحدة للحضارات باستمرار اتصالات مع الرابطة البرلمانية في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الاحترام المتبادل بين الشعوب من مختلف الهويات الثقافية والدينية ونبذ التطرف وقبول التنوع. والاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط عضوان في مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات ويحضران جميع الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها. وقد شارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بنشاط في أسبوع السلام في جنيف عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، حيث شارك في تنظيم أحداث بشأن إسهام البرلمانات في السلام المستدام وآثار عدم المساواة المجتمعية على السلام المستدام.

٤٩ - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي بتعميق التعاون الاستراتيجي بينهما، وبالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أطلقا مبادرة مشتركة بشأن

دور البرلمانات في منع الإرهاب ومكافحته. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي في عقد حلقة عمل إقليمية للبرلمانيين في مصر حول موضوع التحديات التي يشكلها التطرف المؤدي إلى الإرهاب والتدابير الوقائية وتدابير العدالة الجنائية. كما يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وذلك بتوفير منسق برلماني عالمي للعمل التشريعي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وشملت أعمال المكتب مع المنظمات البرلمانية الأخرى الاشتراك مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في تنظيم مؤتمر إقليمي في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن التدابير التشريعية وخطط العمل الوطنية لمنع الإرهاب والتطرف العنيف. وتقدم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب دعمها أيضا إلى المنظمات البرلمانية، وهي تتفاعل بانتظام مع الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ويشمل ذلك ما يتعلق بإدماج الجرائم المنصوص عليها في الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب في القوانين المحلية ووضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب.

٥٠ - وتمشيا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ظلت المنظمات البرلمانية ناشطة أيضا في تعزيز دور البرلمانات في تقوية الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على سبيل المثال، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نظم الاتحاد البرلماني الدولي حدثين جانبيين خلال الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال للتفكير في الاحتياجات الرئيسية المتعلقة ببناء قدرات البرلمانات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج الإنمائي دعمه أيضا للاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم المبادلات الإقليمية للبرلمانيين في أفريقيا وآسيا من أجل تيسير الاشتراك في المعارف على الصعيد الإقليمي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - ودعما للمؤشرات ذات الصلة بالتجارة التي يتناولها الهدف ١٧، واصلت منظمة التجارة العالمية إقامة حوار مفتوح مع المنظمات البرلمانية للمساعدة على تطوير فهم أعمق لدور البرلمانيين في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تتفاعل المنظمة مع الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام وتشارك في المؤتمرات البرلمانية السنوية المعنية بالتجارة العالمية التي يشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي.

باء - المواضيع التي تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الحفاظ على السلام، والشباب، والديمقراطية، وحقوق الإنسان

٥٢ - بناء على دعوة من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي، شارك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في الدورة ١٣٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أثناء جلسة بشأن الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وكانت تلك الجلسة فرصة لإعداد مشروع قرار بشأن الحفاظ على السلام لمناقشته في الدورة ١٣٨ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٨.

٥٣ - وسعياً إلى تعزيز الحكم الديمقراطي الشامل للجميع، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط على تعزيز ورصد تمثيل الشباب في البرلمانات الوطنية^(٤). وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرلمان سرري لانكا، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً إقليمياً للبرلمانيين الشباب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مناقشة دورهم في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ومنع التطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، في الدورة السنوية لمنتدى الشباب الذي يراعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرص الاتحاد البرلماني الدولي وكيانات الأمم المتحدة المشاركة في التنظيم على إشراك الشباب من أعضاء البرلمانات بانتظام. وقد أصبح هذا المنتدى أحد أهم السبل المؤسسية التي تتبعها الأمم المتحدة لإشراك الشباب وتعزيز مساهماتهم الحاسمة في تنفيذ جداول الأعمال والالتزامات العالمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقد الاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في أوتاوا، كندا. وقد شارك فيه ممثلون عن منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين أرسل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب ورئيس الجمعية العامة رسالتين بالفيديو عن البرلمانيين الشباب بوصفهم قوة دافعة من أجل إشراك الجميع. وشارك أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بنشاط في المنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي نظّمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وركز على سبل زيادة مشاركة الشباب في صنع القرارات السياسية.

٥٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى في توطيد الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تحسين إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي تنفيذ توصيات استعراضه الدوري الشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم حلقة نقاش على هامش الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب المجلس في دورته الخامسة والثلاثين، يعكف الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على إعداد دراسة ستصدر في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن كيفية تعزيز أوجه التآزر بين البرلمانات والمجلس والاستعراضات الدورية الشاملة. وبغية المضي في تعزيز تعاون البرلمانات مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وتشجيعها على المساهمة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان والشبكات الشريكة في تنظيم مؤتمر إقليمي في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

جيم - التعاون في مجال المساعدة الإنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٥ - يشمل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى طائفة واسعة من المجالات غير التي لها صلة مباشرة بخطة عام ٢٠٣٠. ففيما يتعلق بالمعونة الإنسانية، كثف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعاونه مع المنظمات البرلمانية، ولا سيما الاتحاد البرلماني الدولي. واستجابة لطلبات الوفود البرلمانية بتنظيم مناقشة طارئة بشأن حالة شعب الروهينغيا أثناء الدورة ١٣٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إحاطة عن الحالة على أرض الواقع، عرض فيها احتياجات التمويل وأشار إلى مؤتمر إعلان التبرعات الوشيك الانعقاد. وقد اتخذ قرار يهيب بحكومة

(٤) انظر IPU, Youth participation in national parliaments, 2016 (جنيف، ٢٠١٦).

ميانمار أن تنهي على الفور أعمال العنف والتشريد القسري التي يتعرض لها شعب الروهينغيا، ودعت البرلمانات إلى دعم الاستجابة الإنسانية في ميانمار وبنغلاديش. وفي الوقت نفسه، تفاعلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مع البرلمانات والهيئات البرلمانية التي تعتبر حقوق اللاجئين الفلسطينيين من أولوياتها وحيثما كانت للدول الأعضاء مصلحة في حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده.

٥٦ - وواصل الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى دراسة الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أن تدعم البرلمانيين في تنفيذ مهامهم على نحو فعال. وتحقيقاً لهذه الغاية، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون في تنظيم المؤتمر العالمي للبرلمانات الإلكترونية في فالبارايسو، شيلي. وكان المؤتمر محفلاً لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تحسن التمثيل البرلماني وعمليات وضع القوانين ومهام الرقابة، وزيادة الانفتاح وسهولة الوصول وفعالية البرلمانات وخضوعها للمساءلة. وعُرض أثناء هذا المؤتمر التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠١٦، الذي ركز على الأثر التحويلي للتكنولوجيا في جعل البرلمانات أكثر شفافية وأقرب إلى الناس.

دال - تطوير الأدوات ومنتجات المعرفة

٥٧ - بغية تقديم الدعم للتعاون المنهجي والواسع النطاق بين الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية، استمر تطوير المواد الإرشادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٨ - وكان من النواتج الرئيسية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي الإصدار الثاني للتقرير البرلماني العالمي، الذي أنتج بالتشارك وعُرض في الدورة ١٣٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. ويسعى التقرير إلى إيجاد أساس لقيام البرلمانيين باستعراض أدائهم في ممارسة مهام الرقابة. ومن المنتجات الهامة الأخرى مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي أعدها البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي لفائدة البرلمانيين بشأن دورهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكتيب عن دور البرلمانات في تنفيذ تلك الأهداف، وقد اشترك في إعداده كل من البرنامج الإنمائي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد. وكل هذه المنتجات تساعد البرلمانات على تحليل الثغرات على الصعيد الوطني، ثم على تحديد وتنفيذ إجراءات منسقة لدعم أعمال خطة ٢٠٣٠ على نطاق البلد.

٥٩ - واشتركت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية في تطوير مجموعة من الأدوات الأخرى. وتعد البوابة الإلكترونية أغورا (AGORA)^(٥)، التي أنشأها البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي وشركاء آخرين، محورا جامعا لتبادل المعارف بشأن التطوير البرلماني في صفوف أعضاء البرلمانات والموظفين البرلمانيين والمجتمع المدني وعموم مجتمع الممارسة البرلمانية. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي صيغة منقحة من الكتيب الشهير المعنون "حقوق الإنسان: دليل البرلمانيين"، الذي صدر أول مرة في عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك البرنامج الإنمائي وشبكة برلمانيون من أجل عمل عالمي في نشر إرشادات للبرلمانيين بشأن حقوق الإنسان وإدماج المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين في عام ٢٠١٧. وقامت هيئة

(٥) <https://www.agora-parl.org/>

الأمم المتحدة للمرأة بدور نشط في إعداد أدوات جديدة أيضا. ففي آذار/مارس ٢٠١٧، وعلى هامش الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي في إصدار طبعة جديدة من خريطتهما العالمية للمرأة في السياسة^(٦). وفي منطقة البحر الكاريبي، في عام ٢٠١٧، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشبكة المستقلة لأعضاء برلمانات البلدان الأمريكية (ParlAmericas) في عرض بوابة "ParlTools"، وهي بوابة تفاعلية للتعلم على الإنترنت لفائدة البرلمانيين في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في إطلاق موقع "iKNOW Politics"، وهو منصة إلكترونية تدعم مشاركة وفعالية المرأة في الحياة السياسية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، اشترك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في إنشاء شبكة تربط بين أكثر من ١ ٥٠٠ من البرلمانيين. وتتيح هذه الشبكة منبرا للحوار وتبادل المعلومات والقيام بالدعوة من أجل زيادة الخضوع للمساءلة والشفافية في التعاون الإنمائي. وفي الوقت نفسه، استمرت الشراكة بين منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي في مجال التصديق على الصكوك القانونية الدولية لصون المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإنفاذها. ومن المنتظر الانتهاء من إعداد دليل البرلمانيين الصادر بصورة مشتركة حول موضوع العمل القسري في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

هاء - الشراكات والتفاعلات الرفيعة المستوى

٦١ - استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية بسبل منها وضع اتفاقات الشراكة والتفاعلات المنتظمة الرفيعة المستوى. وقد مكن توقيع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في تموز/يوليه ٢٠١٦ على اتفاق جديد للتعاون بين المنظمين من فتح الطريق أمام الاتفاق على شراكات أخرى أكثر تحديدا. فعلى سبيل المثال، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي وشركاء آخرون في وضع مجموعة من المبادئ المشتركة لتقدم الدعم إلى البرلمانات، وهي مبادئ تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات لزيادة الفعالية في تقديم الدعم البرلماني. كما إن الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم جديدة.

٦٢ - وأبرمت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة اتفاقا مع البرلماني الدولي لعقد سلسلة من الاجتماعات السنوية للقيادات العليا لمواصلة إضفاء الطابع المنهجي على هذه الشراكات. واشترك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ونائب الأمين العام للأمم المتحدة في رئاسة الاجتماع الثاني من تلك السلسلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وساعدت المناقشات على تحديد المزيد من الفرص المتاحة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات البرلمانية مشاركتها في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدها الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وغير ذلك. فدعما لعملية الأمم المتحدة بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، على سبيل المثال، تولى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي قيادة وفد إلى الاجتماع التقييمي الذي استضافته الأمم

(٦) <https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2017-03/women-in-politics-2017>

المتحدة وعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في بويرتو بالارتا بالمكسيك. وكان مسألة الهجرة أيضا في صميم جلسة الاستماع البرلمانية التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٨، والتي شارك فيها نحو ٢٠٠ من أعضاء البرلمانات إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى عن الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وكدليل على الالتزام المشترك بتحسين الصحة العالمية، انضم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمبادرة "كل امرأة، كل طفل" الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة، في حين أن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عضو في الفريق القيادي لحركة تحسين مستوى التغذية.

٦٤ - وشارك كبار موظفي الأمم المتحدة بدورهم بانتظام في الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى. ولا تزال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي نصف السنوية تمثل فرصة ممتازة للتعاون الاستراتيجي بالنظر إلى أنها تجتذب ممثلين رفيعي المستوى من جميع برلمانات العالم تقريبا. وبمناسبة الدورة ١٣٦ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، ألقى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية كلمة افتتاحية واجتمع مع أعضاء اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة لمناقشة الفرص المتاحة للتعاون على تعزيز برلمانات البلدان المضيفة. كما إن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ألقى كلمة في الدورة ١٣٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٦٥ - يقدم هذا التقرير نظرة عامة عن نطاق التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع البرلماني خلال السنتين الماضيتين. ويتطرق إلى التعاون على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني جميع مجالات السياسات العامة تقريبا ويمتد عبر المعاملات السياسية ليشمل الجوانب التشغيلية. وأنا أعتقد اعتقادا راسخا بأن مواصلة تعزيز هذه الشراكة سيكون أمرا حيويا في تنفيذ برامجنا العالمية المتعددة أصحاب المصلحة على نحو يشمل الجميع ويخضع للمساءلة.

٦٦ - وسيظل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في صميم التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية. ويتطلب تجسيد هذا الإطار الهيكلي الطموح في سياسات عامة وطنية قابلة للتنفيذ بذل جهود متضافرة تشمل كل مجتمع برتمته. وتقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠ عملية شاملة يجب أن تضم الناس جميعا في كل مرحلة، ابتداء من التصميم الأولي للسياسات وانتهاء إلى تنفيذها ورصدها. والمجتمع البرلماني يملك الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك، والأمم المتحدة ملتزمة بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم.

٦٧ - ومن أجل المضي في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والهيئات البرلمانية، لا بد لهذه الجهات كلها أن تتصدى لعدة تحديات. وكثيرا ما تقف صعوبات البيئة المالية حجر عثرة أمام تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة، مما يزيد في أهمية تحديد أوجه التآزر والمزايا المتكاملة أكثر من أي وقت مضى. وحيثما لم يكتمل تطوير قدرات حفظ السجلات وصيانتها، تشتد مخاطر فقدان المعارف المؤسسية المرتبطة بدوران أعضاء البرلمانات في أعقاب الانتخابات. كما إن من المحتمل أن تزيد الدورات البرلمانية القصيرة المدة نسبيا في بعض البلدان في تعقيد ظروف موازنة المساعدة مع العمليات الوطنية، مما يجبر كيانات الأمم المتحدة على مطابقة توقيت دورات المشاريع والتمويل مع الدورات البرلمانية.

٦٨ - وبغية تعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع البرلماني، فإنني أعرب مجدداً عن التزامي بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء، والمنظمات البرلمانية، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تعميق الشراكات القائمة وزيادة عدد البلدان التي يقدم فيها الدعم إلى البرلمانات الوطنية لتقوم بتطوير قدراتها على تنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. وينبغي أن يشمل الدعم المقدم العمليات التالية:

(أ) تقييم استعداد البرلمانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد الاستراتيجيات والآليات والشراكات اللازمة لدعم التنفيذ الفعال لتلك الأهداف؛

(ب) تسريع وتيرة بناء القدرات على أداء المهام البرلمانية الأساسية، وهي تمثيل السكان، وصياغة القوانين، ومهام الرقابة؛

(ج) استعراض الميزانيات والإطار التنظيمي لتيسير زيادة الاستثمار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) ضمان تقديم ما يكفي من المساعدة الإنمائية والإنسانية في الوقت المناسب؛

(هـ) تعزيز الوعي المحلي بالأهداف، ومناصرة مسائل محددة تتعلق بالتنمية المستدامة، وتسريع وتيرة التقدم نحو الوصول إلى أكثر الفئات تخلفاً عن الركب؛

(و) ضمان قدر أكبر من المشاركة البرلمانية في عمليات المساءلة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الاستعراضات الوطنية الطوعية على الصعيد الوطني، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة.

٦٩ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى، أن يكتفوا بالجهود الرامية إلى مساعدة البرلمانات على أداء دورها الرقابي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويشمل ذلك دورها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان.

٧٠ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى، أن يزيدا الدعم المقدم إلى البرلمانات الوطنية في مجال التوعية بالعنف ضد المرأة في الحياة السياسية ومكافحته.

٧١ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى، أن يقدموا الدعم للبرلمانات الوطنية في الاستفادة من وضعها الفريد باعتبارها الهيئات التمثيلية ذات الشرعية القانونية والسياسية والاجتماعية في مجال منع نشوب النزاعات، وذلك بسبل منها كفالة وضع تشريعات شاملة للجميع، والدخول في حوار بناء مع المجتمعات المحلية. وأنا أهيب بالبرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يفتنموا فرص منع نشوب النزاعات وإعطاء الأولوية لهذه القضايا في مداولاتهم.

٧٢ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ مزيداً من الخطوات لتشجيع على زيادة المشاركة التي يطبعها الاتساق والنظام في العمل مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية على

الصعيدين القطري والعالمي. وينبغي للأمم المتحدة، في تقاريرها واستراتيجياتها الرئيسية، أن تبرز بمزيد من المنهجية دور البرلمانات في معالجة المشاكل العالمية التي يشهدها عصرنا.

٧٣ - وتحت قيادة نائب الأمين العام، تظل الأمم المتحدة ملتزمة بعقد اجتماع للقيادة العليا وجلسات عمل مع الاتحاد البرلماني الدولي على أساس سنوي. فهذا الحوار يكتسي أهمية بالغة لضمان الاتساق الاستراتيجي بين المنظمتين فيما يتعلق بأولوياتهما الإنمائية والسياسية.

٧٤ - وختاماً، في هذه الفترة المليئة بالتحديات العالمية المعقدة والمتراطة، فإنني أحث الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات الإقليمية والمجتمع الدولي على كفالة المشاركة النشطة من جانب البرلمانات والبرلمانيين في أعمالها بغية تعزيز أصوات الشعوب في عمليات اتخاذ القرارات العالمية.